إضراب النفط
بين المطالب العمالية ..والمصلحة الوطنية

إلغاء القرارات الثمانية محل الإضراب واستبعاد العدساني والشراد وعدم المساس بالامتيازات وتشكيل لجنة مشتركة لبحث الأزمة

تباين نيابي حول إضراب «النفط» و مبادرة من أربع نقاط لاحتواء الموقف.. وتنسيق لعقد جلسة خاصة لمناقشة القضية

سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان
بدر السهيل ـ خالد الجفيل

قال النائب عدنان عبدالصمد انه يفتـرض على كافة النقابات النفطية وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار، مستغربا دعوتهم العمال للإضراب من اجل مصلحة الكويت، داعيا الى ايضاح الأمور بشأن الإضراب قبل أي تحركات او نقاشات.

وعلـق بالقول ان مسـببات الإضراب غير واضحة، ويفترض على من يدعـي انه يريد حماية مصلحة البلد ان يجلس للتفاوض ويأتي بوجهة نظره لمراكز القرار، مشيرا الى ان كل تصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة تشـير الى انه مستعد للمفاوضات.

وأضاف عبدالصمد: من المؤسف ان يقام الإضراب رغم ان المتفاوض حوله أمور غير واضحة وليست نهائية بل هـو إضراب من اجل تخوفات على المكتسبات قد تحصل مستقبلا. وعلق بقوله: ان التوجه لعقد جلسـة لمناقشـة تجاذب المطالبات بين المضربين والحكومة مسألة دستورية، ومن حق النواب تقديم طلب بشأنها، وقد تتوضح على اثرها بعض الأمور ويعرض وزير النفط ما لديه، ونعرف وجهة النظر الأخرى وما هي المكتسبات التي يدعي المضربون ان الحكومة تريد تقليلها «انا لا علم لدي بتلك المكتسـبات» وقال: لـم نناقش ميزانية مؤسسـة البترول بعد، ردا منه على سؤال صحافي «هل الميزانية الجديدة للنفط تضمنت تخفيضات لمسـتحقات العاملين بالقطاع؟».

وسأل عبدالصمد وزير النفط: ما هو البديل الاسـتراتيجي؟.. اخبرنـا ما هـو بمفهومك، لافتا الى ان ما فهمته من الصحف ان المضربين يريدون تعهدا من الوزير على عدم شـمول عمال القطاع النفطي بالبديل الاستراتيجي ومن ضمنهم العاملين الجدد، مضيفا: ماذا سيطبق عليهم أصلا.. لا نعرف شـيء..وهل اقر المجلس البديل الاستراتيجي؟.. وهل اقرته اللجنة البرلمانية المختصة؟

وأفاد: لا احد يعرف «الإضراب على شنو؟»، مبينا ان هناك تحركا من قبل المضربين لاخافة الآخرين اذا لم يساندوهم، مستغربا كيف يرفـض المضربون أشـياء غير معروفة حتى الآن، كما يرفضون البديـل الاسـتراتيجي وهـو مجهول.

ونوه: لا نعرف حتى الآن ما هو البديل الاستراتيجي، ونحن في لجنة الموارد البشرية لم ننته به الى شيء حتى الآن، موضحا انه يحتاج دورة تشريعية تتمثل بنقـاش وتباحث وتوافق ما بين أعضاء اللجنة انفسهم، ثم توافق ما بين اللجنة من جهة والحكومة من جهة مقابلة، ثم يعرض على المجلس لاقراره، ويحدد له موعد للتطبيق قد يكون بعد سـنتين من اقراره.

واسـتغرب عبدالصمد كيف يكـون البديـل الاسـتراتيجي ركن أساسـي بالإضراب وجرت مفاوضات حولـه، والمضربون يريدون الا يطبـق عليهم، وهو حتى الآن لم يقر ولا توجد تفاصيل واضحة حوله.

من جانبه قال النائب صالح عاشور ان الإضراب حق قانوني لاتحاد عمال البترول، وعلى وزير النفط العمل الجاد للوصول الى توافق مع المضربين، لإيجاد حل مرض للطرفين ونرفض بشـدة الاستعانة بجهات خارجية للإحلال بدلا من العمالة الوطنية، ومبدأ التهديد مرفوض ونقف مع حقوق العاملين الكويتيين بالشـركات النفطية، وأضـم صوتي الى ما ذهب إليه النائب عبدالله المعيوف في مبادرته لحـل الأزمة، وعلى الحكومة التجاوب مع أي حوار يؤدي للوصول الى حل للخلاف، فمشكلة القطاع النفطي محصورة بالقيـادات المؤزمة التي تحارب العمـال بأرزاقهم وتطبق عليهم القرارات التي لا تطبقها على نفسها مثل مميزات التقاعد، ويجب احالة المؤزمين منهم للتقاعد لنزع فتيل الأزمة التي تكلف الدولة المليارات في حال استمرارها بسبب تعنت الادارة والتعـدي علـى حقوق العمال.

وفي هذا السياق شدد النائب م.محمد الهديـة على ان القطاع النفطي شـريان الدولة قائلا ان سياسة التحدي من الطرفين لن تصب في مصلحة الكويت.

وطلب الهديـة من الحكومة الجلـوس مـع المضربين وبحث مطالباتهم وعـدم الإنقاص مما اكتسبوه بسنوات سابقة، مؤكدا على ان من حق المضربين المطالبة بالحقوق عبر الإضراب.

وعلق النائب د.يوسف الزلزلة بتصريـح مقتضب على إضراب القطاع النفطي قائـلا: القضية بين الحكومة والمضربين وقرارها النهائي هو ما يتفق عليه الطرفان، مبينا ان كلا الطرفين على اطلاع برغبات وآراء كل منهما.

من جهته رفض النائب سعود الحريجي ما يتعرض له القطاع النفطي من اهتزازات من شـأنها التأثير سلبا على سمعة الكويت وعلـى مصالحهـا الاقتصادية، باعتباره عصب الاقتصاد الكويتي محملا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مسؤولية الوصول إلى حلـول توافقية فيما يتعلق بأزمة إضراب النفط.

ودعا الحريجي إلى تدخل نيابي عبر عقد جلسة خاصة للوقوف على هذه الأزمة التي لها ارتدادات كارثية على وضع الاقتصاد، مؤكدا أن تلكؤ الوزير الصالح في إصلاح سلم الرواتب والبديل الاستراتيجي وتحقيق العدالة بين قطاعات الدولة المختلفة هو ما أوصلنا إلى الحال الذي نحن عليه الآن.

وطالب الحريجي نقابات النفط والعاملين في القطاع بتقدير حجم المسـؤولية التي فرضها عليهم وجودهم في هذا المرفق الحساس وتقديم مصلحـة الوطن على ما عداها من مصالـح وعدم النظر تحت الأقدام.

وأشار إلى «أننا شددنا سابقا على أن وجود جهاز لإدارة الأزمات والكوارث، ونحن الآن نواجه أزمة كبيرة في أهم قطاع من قطاعات الدولة وهو قطاع النفط»، معتبرا أن تعامل وزير المالية مع الأزمة لم يكن على المسـتوى المطلوب، ويجب الوصول إلى حلول عبر التفاوض تنهي المشكلة وتحفظ حقوق العاملين.

وأضاف الحريجي «نحن مع حقوق العمال ومكتسباتهم إلا أن هناك مطالب غير عادلة لا يمكن أن نؤيدها ويجب إبعاد الأطراف التي تسعى إلى تأزيم الموقف».

وقال النائب علي الخميس انه على العاملين بالنفط وضع مصلحة البلد نصب أعينهم، ودعوة اتحاد عمال البترول للإضراب الشامل غير مستحقة.

من جانبه رفض رئيس لجنة الموارد البشرية النائب الدكتور خليل عبدالله ابل بأي شكل من الاشكال استخدام حق الاضراب مع الاضرار بمصالح البلد واصفا هذا بـ«ابتزاز الدولة».

وأكد ابل ان من حق النقابات العمالية المطالبة بالحقوق العمالية بإطار قانوني وعقلاني، متداركا بقوله: لكن لا يحق لهم المطالبة بأمور غير قانونية.

وشـدد ابل على عـدم احقية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الماليـة وزير النفط بالوكالة ولا مجلس ادارة مؤسسـة البترول الكويتية التفاوض بشـأن الغاء البديل الاسـتراتيجي ولا يجوز لهم استخدامه كورقة مفاوضات، موضحا بقوله: البديل الاستراتيجي هو عبـارة عن حزمة مشـروع واقتراحات بقوانين تناقش داخل لجنة الموارد البشرية البرلمانية وتنتهي بما تتوصل اليه اللجنة ولا يمكن لاي طرف كان المفاوضة به خارج اللجنة.

وفي هذا السـياق أكد النائب عسكر العنزي دعمه وتأييده لمطالب العاملـين بالقطاع النفطي وعدم المساس بحقوقهم ومكتسباتهم داعيا وزيـر النفط بالوكالة إلى العمل الجادّ للوصول إلى توافق مع المضربين، لإيجاد حل مرض للطرفين وعلى الحكومة التجاوب مع أي حوار يؤدي للوصول إلى حل للخلاف وتحقيـق المطالب المستحقة للعاملين.

وقال عسـكر فـي تصريح صحافـي: إن القطاع النفطي من اهم قطاعات الدولة كما أن طبيعة عمل العاملين به ذات طبيعة خاصة لعملهـم تحت ظـروف صعبة وقاسية وهو ما يتطلب أن يكون تعاطي الحكومة مع العاملين بهذا القطاع تعاملا حساسا والا يكون رد الفعل الحكومي تجاه موقف العمال رد فعل متعسفا يزيد الأزمة اشتعالا ولا يحلها.

من جهتـه اكد النائب فيصل الكندري شـرعية مطالب أبناء القطاع النفطـي بالمحافظة على مكتسباتهم، مشيرا الى ان خطورة العمل وتصنيفه كمهن شاقة توجب على ادارة المؤسسة احترام طبيعة عملهم الميداني.

وقال الكنـدري في تصريح صحافي ان الوقت قد حان لتجديد الدماء في بعض القيادات النفطية والتي تسببت مرة اخرى في تكبيد الدولة خسـائر بعد تنفيذ عمال البترول اضرابهم.

وأكد وقوفه مع عمال النفط حتـى تتراجع ادارة المؤسسـة عن قراراتها وتعيد الحقوق لكل الموظفين.

و أعلـن النائـب حمـدان العازمي تأييده لمطالب العاملين بالقطـاع النفطـي المتمثلة في وقف المساس بالحقوق العمالية وإرجـاع الحقوق التـي ألغيت أو قلصت، وزيـادة الرواتب كل ثلاث سنوات، وإعادة مخصصات العلاج بالخارج، وأضاف العازمي في تصريح صحافي انه لابد من تكريم العاملين أثناء الخدمة وعند انتهائها ومنع المساس بالحوافز للقياديين والعاملين وما يتعلق ببـدلات طبيعة العمـل، إضافة الـى تخفيـض درجـة التعيين للعاملين الجدد، وتنفيذ اتفاقية عـام 1984 مع اتحاد العاملين في النفط، وحكم نقابة نفط الكويت بشـأن منح تذاكر السفر للمهام الرسـمية والتدريبية، والحفاظ على المخصـص اليومي لبعثات السفر والدورات الخارجية.

ورأى العازمـي أن مسـألة القطاع النفطي حساسة جدا ولا يمكن مقارنتها بباقي القطاعات بالدولة وبخاصة ما يتعلق منها بطبيعة العمل المختلفة كلية عن غيرها من الوظائف، لافتا الى ان التعاطي مع هذا القطاع يجب ان يتوخى فيه المسؤول الحذر، والا يؤخذ الأمر على انه وظيفة كبقية الوظائف.

وأكد العازمي ضرورة استثناء القطـاع النفطي من المسـطرة الموحدة للوظائف، على ان تكون له معاييره الخاصة المعتمدة حسب المهارة والتخصص ودرجة الاتقان وتحقيق أعلى معايير الجودة في الانتاج والتصدير والصيانة، وان يكون هناك قواعد منفصلة لطبيعة كل وظيفة فـي القطاع النفطي، مشـددا على ان الحكومة تثبت يومـا بعد آخر وأزمة بعد اخرى انها عاجزة عن القيام بمسؤولياتها تجاه اهم القضايـا التي تواجه الدولة.

وفي السياق ذاته أعلن النائب عبدالله المعيوف عن عزمه تقديم طلب لعقد جلسـة خاصة خلال الاسـبوع الجاري لمناقشة ازمة النقابـات العمالية فـي القطاع النفطي مع قيادات القطاع متضمنة مبادرته المكونـة من اربع نقاط والداعي أحد بنودهـا الى إلغاء القرارات الثمانية محل الإضراب واسـتبعاد قياديـي مؤسسـة البترول الكويتية نزار العدساني وبدر الشـراد وقال المعيوف في تصريح صحافي في مجلس الأمة يوم أمس: «اليـوم تعيش البلد ازمـة كبيرة وحساسـة واذا لم يتم تداركها ستكون مضاعفاتها مؤثرة جدا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد فاليوم بدأ عمال القطاع النفطي اضرابهم من الساعة الثامنة وحتى العاشرة صباحا بعد ان وصلوا الى طريق مسدود.

أوضح المعيوف ان العاملين بالقطاع النفطي لم يقدموا على هذه الخطوة الا بعد وصولهم الى طريق مسدود في التفاوض مع القيادات النفطية ووزير النفط، مبينا ان من نتائج هذا الاضراب لليوم الواحد فقط وخلال ساعتين انخفاض الانتـاج النفطي من 3 ملايين الى 1 مليـون و200 الف برميل والخسائر المقدرة لهذا اليوم فقط 90 مليون دولار وهي خسائر تتحملها القيادات النفطية نتيجة عدم مقدرتها على نزع فتيل هذه الازمة الواقعة بينها وبين عمال القطاع النفطي.

وتابع المعيـوف هذه الازمة وقعت بسبب شخص او شخصين وقد يكون بالتحديد نائب الرئيس التنفيذي للشـؤون الادارية في مؤسسة البترول بدر الشراد الذي ابتدأ هـذه الازمة وقد يكون هو من يصعد بها، مشيرا الى بداية تفاوض ممثلي اتحادات ونقابات القطـاع النفطي مـع رأس هرم القطاع الممثل بوزير النفط مباشرة ابلغ دليل على فشل هذه القيادات النفطية باحتواء الازمة.

وأعرب المعيوف عن اعتقاده بمسعى بعض القيادات النفطية لزج وزير النفط والحكومة ببدء المفاوضات مع الاتحادات والنقابات النفطية «كتكتيك» خطط له حتى تتصاعد الازمة الى مستوى القيادة السياسـية وتكـون بمواجهة الحكومة وليس القيادات النفطية او وزير النفط.

وتوقع المعيوف ان يكون من تسببا بالازمة وهما نزار العدساني وبدر الشراد قد غررا بوزير النفط ووضعاه فـي مواجهة النقابات النفطية، موجها تساؤله لوزير النفط «اذا كنت أعلى قيادي بالقطاع النفطي وفشلت بالتفاوض فمن سيكملها بعدك؟ وهل سينخفض مستوى التفاوض من وزير النفط الى قيادي النفط؟ فقد كان المفترض من الاخ نزار العدساني المبادرة الـى التفاوض اكثر من مرة وانا احمله مسؤولية فشلها الان خاصة وانها ما سيترتب عليها ازمة مالية مرتبطة بدخل البلاد.

واسـتغرب المعيوف ان يتم التعامـل مع العاملـين بالقطاع النفطي بممارسة نوع من الارهاب الاداري والوظيفي ازائهم وتجاهلهم بإصـدار لائحة جديـدة مغايرة للائحة المعمول بها بشـأن مهام العمل وطبيعته.

وشـدد المعيوف على انه اذا كانت هناك تهديـدات بفصل او معاقبة العاملين بالقطاع النفطي مـن قبـل القياديين سـيتحمل مسؤوليتها القيادي نفسه ممن يمـارس الارهاب وتبعـات هذا التهديد، مشيرا الى انه يتعجب من خـروج احد قيادات القطاع النفطي لتتحدث بـ«بجاحة» عن ان عامل القطاع النفطي يتقاضى راتبا يقدر بـ3 آلاف دينار وهو حديث مناف للحقيقة.

وقال المعيوف اذا كان العامل بالقطاع النفطـي يتقاضى ألفي دينـار فهو يعمل منذ السـاعة السادسة صباحا وحتى السادسة مساء بالاجواء الحارة والباردة وفـي الحقـول والمصافي وانت «موجها حديثه للقيادية» تتقاضين 10 الاف دينار وانت تمارسين عملك من على المكتب.

واشار المعيوف الى ان هناك مميزات حصـل عليها العاملون بالقطاع النفطـي بحكم قضائي وتصويرهم بأنهم يسعون لابتزاز القيادات النفطيـة والبلاد غير صحيح واتحدى القياديين بالقطاع النفطي ان يثبتوا ذلك، مشيرا الى انه اذ كان للعاملين بالقطاع النفطي مطالب اضافية غير حقوقهم فهي غير مقبولة.

وكشـف المعيـوف انـه من منطلق مسـؤوليته السياسية والوطنية تقدم بمبادرة من اربع نقـاط للخروج من هـذه الازمة وهي أولا الغاء القرارات الثمانية محل الخلاف ما بين وزير النفط والقيـادات والنقابـات النفطية والمرتبطـة بمميـزات العاملين الحاصلين عليهـا بحكم قضائي نهائـي، وثانيا تشـكيل لجنة مشـتركة من مجلـس الوزراء وبعـض اعضاء مجلـس الامة واتحاد العاملين بالبترول وبعض القيادات النفطية ممن هم ليسوا موضع التأزيم ويملكون القدرة على الحوار وليس لديهم مواقف شخصية لمناقشة كافة القضايا ومنها الخصخصة وانتقاص مزايا العاملين والبديل الاستراتيجي، وثالثا تحديد فترة اسبوعين لحل هذا الخلاف والازمة، ورابعا ابعاد عناصر التأزمين من القياديين لانه ليس من المعقول ان نضحي بـ20 الف عامل بالقطـاع النفطي من الكويتيين من اصحاب الخبرة من اجل شخصين من القيادات وهما نزار العدساني وبدر الشراد، فالبلد ملآن بالأكفاء.

وقال النائب ماضي الهاجري لـ «الأنبـاء»: «حضـرت اليوم من منطلق واجباتي السياسـية والعمالية كوني كنت أحد العاملين في هذا القطاع داعيا وزير النفط إلى أن يبادر الآن بحل المشكلة لأن الإضراب لم يكـن خيارا للعمال لكنه فرض عليهم بسبب إغلاق الأبواب».

وشـدد الهاجـري علـى أن الأمور وصلت إلى مرحلة خطيرة والوضع حرج وعلى الوزير أن يعي خطورة هـذا الموقف لأننا قلنا له من قبل «سنذهب إلى أبعد مدى إلى أن تحل هذه المشكلة»، وعن رفع سـقف المطالب بإقالة وزير النفـط والقيادات النفطية قـال: «نحن بانتظـار أن يبادر الوزيـر الآن ويحـل هذه الأزمة وإلا فاستجواب الوزير في حال الانتقاص مـن حقوق العمال أو تطبيق البديل الاستراتيجي، فنحن لم نجتمع اليـوم للمزايدة على الكويـت فمصلحة الكويت فوق كل اعتبار وإذا كان الوزير لا يعي هذه المصلحـة فعليه أن يتحمل مسؤولياته السياسية».

وقال النائب عبدالله التميمي: «نحن هنا للتأكيد على أن حقوق العمال لن تمـس وهناك حقوق تم تحقيقها على مدى السـنوات الماضيـة من خـلال المفاوضات والأحكام القضائية وهناك قرارات حكومية صدرت بتلك المستحقات والامتيازات التي يتمتع بها العمال الآن». وشـدد التميمـي على أن ترهيب العمال ومحاولة زعزعة الاسـتقرار في القطـاع النفطي ليس في مصلحة أحد فالإضراب ليس في مصلحة الجميع، مؤكدا على أن سياسـة الأبواب المغلقة ليست في مصلحة أحد لا العمال ولا الحكومة.

ودعا إلـى ضرورة الجلوس على طاولـة المفاوضات، وإنهاء هذه الأزمـة وإيجاد مخرجا لها، أما اسـتمرار الأمور بهذا الشكل فليس في صالح الكويت بشكل عام، لافتا إلى أن الحقوق ليست أمـورا معقدة كمـا أن امتيازات القطاع النفطي اكتسـبها العمال ولم يسلبوها من أحد.

وطالـب التميمـي الحكومة بالجلوس مع الطبقة العاملة في القطاع النفطي وتحقيق مطالبهم من أجل مصلحة الكويت، معربا عن تفاؤله بانتهاء الأزمة في أقرب وقت. وحول استجواب وزير النفط قال ان الإضراب هو أبلغ وأقوى في رسالته من أي استجواب، موضحا أن القطاع النفطي مضرب بشكل شـبه كامل عن العمل. وأضاف: «لدي علـم بـأن الحكومة على استعداد لإنهاء هذه الأزمة، معربا عن تفاؤلـه بانتهاء الأزمة خلال الساعات المقبلة».

من جهته، قال النائب محمد طنا: على الحكومة فورا استبعاد القيادات المؤزمة ولن نقبل بأن يتم تعطيل أهم مرفق في الدولة بسبب تواجد قيادات فاسدة.

عدنان عبدالصمد

صالح عاشور

د. يوسف الزلزلة

م. محمد الهدية

عسكر العنزي

عبدالله التميمي

فيصل الكندري

ماضي الهاجري

سعود الحريجي

حمدان العازمي

د. خليل عبدالله

عبدالله المعيوف

علي الخميس

محمد طنا

عاشور: نرفض بشدة الاستعانة بجهات خارجية للإحلال بدلاً من العمالة الوطنية

الهدية: سياسة التحدي لن تصب في مصلحة الكويت

الزلزلة: كلا الطرفين على اطلاع برغبات الآخر

الحريجي: اهتزازات القطاع النفطي تؤثر سلباً على سمعة الكويت

الخميس: دعوة اتحاد عمال البترول للإضراب الشامل غير مستحقة

عبدالله: نرفض ابتزاز الدولة واستخدام حق الإضراب للإضرار بمصالح البلاد

عبدالصمد: النقابات النفطية مطالبة بوضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار

عسكر: ندعم ونؤيد مطالب العاملين بالقطاع النفطي

الكندري: مطالب أبناء القطاع النفطي شرعية

حمدان العازمي: نؤيد مطالب العاملين في النفط ونحذر من المساس بحقوقهم

المعيوف: جلسة خاصة لمناقشة أزمة النقابات العمالية في القطاع النفطي

التميمي: حقوق العمال لن تمس

الهاجري: الإضراب ليس خياراً للعمال لكنه فرض عليهم

طنا: على الحكومة فوراً استبعاد القيادات المؤزمة